تحديات تطبيق معيار IFRS for SMEs في البيئة الجزائرية

– دراسة ميدانية في الجنوب الشرقي الجزائري–

Challenges of implementing IFRS for SMEs in the Algerian environment -An applied study in the Algerian Southeast-

زكرياء دمدوم، جامعة حمه لخضر؛ الوادي، demdoum-zakaria@univ-eloued.dz

وليد مرغني، جامعة حمه لخضر؛ الوادي، meraghni-oualid@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 16 /2020/08 تاريخ القبول: 2020/11/28 تاريخ النشر: 2021/06/03

ملخص: هدفت الدراسة إلى إبراز التحديات التي تواجه تطبيق معيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs في البيئة الجزائرية، عالجت هذه الدراسة إشكالية مدى تحديات تطبيق معيار IFRS for SMEs في البيئة الجزائرية؟. تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة بالاعتماد على أداة الاستبيان في الدراسة الميدانية على عينة من ممارسي المحاسبة قدرهم 89 موزعين على كل من ولاية ورقلة، الوادي وبسكرة. تم التوصل إلى أن ممارسات المحاسبة والإبلاغ المالي في SMEs لا تزال بعيدة عن متطلبات المعايير الدولية، كما أن هناك العديد من العقبات التي تواجه التحول نحو تلك المعايير.

الكلمات المفتاحية : معايير الإبلاغ المالي؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تصنيف *JEL : M40، M41*.

Abstract: This study aims to highlight the challenges facing the application of IFRS for SMEs in the Algerian environment. This research addressed a problem related to the extent of the challenges of applying IFRS standards for SMEs in the Algerian environment. The descriptive and analytical approach were adopted in order to answer the problem posed by using a questionnaire tool in the field study on a sample of accounting practitioners of 89, distributed, distributed to participants residing in the following provinces namely Ouargla, ElOued and Biskra. It was concluded that the accounting and financial reporting practices of SMEs are still far from the requirements of international standards, and that there are also many obstacles facing the transition towards those standards.

.**keyword**: Financial Reporting Standards; Small and Medium-Sized Entities.

JEL classification code : *M40 ،M41*.

المؤلف المرسل: وليد مرغني، الإيميل: oualid_meraghni@yahoo.fr

1. مقدمة:

شهد العالم تطورا سريعا في المفاهيم والأدوات المحاسبية من خلال التوجه نحو التقارب في الممارسات بين الكيانات الاقتصادية في الدول المختلفة الأمر الذي ينعكس بصفة مباشرة على عملية الإفصاح. وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) بمثابة محرك النمو الاقتصادي في كل من البلدان المتقدمة والنامية، وبسبب العولمة المتسارعة التي ساعدت على التفكير في استخدام المعايير الدولية وذلك بهدف القضاء على العديد من التحديات التي تفرضها بيئة الأعمال على الكيانات الاقتصادية سواء كانت كبيرة أو صغيرة.

لقد ظلت الشركات كبيرة الحجم الموضوع الرئيسي لهذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، إلى غاية أن تم التفكير في إعداد مجموعة من المعايير الخاصة بتلك المؤسسات تحت مسمى IFRS for SMEs وذلك في سنة 2009.

عرفت الجزائر التحول نحو تكييف النظام المحاسبي لديها مع المعايير الدولية إلا أن هذا القانون لم يعر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكييفا خاصا يتوافق مع IFRS for SMEs، لهذا قمن بإعداد هذه الورقة التي تعالج الإشكالية التالية:

- ✓ **الإشكالية الرئيسية:**

ما مدى تحديات تطبيق معيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs في البيئة الجزائرية؟

- ✓ **التساؤلات الفرعية:**

– ما مدى ملاءمة البيئة الجزائرية على متطلبات الامتثال لمعيار IFRS for SMEs وفق عينة الدراسة ؟

– ما مدى الوعي بمزايا الامتثال لمعيار IFRS for SMEs على تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية وفق عينة الدراسة؟

– ما درجة المعوقات التي تحول دون تطبيق معيار IFRS for SMEs في البيئة الجزائرية وفق عينة الدراسة؟

- ✓ **فرضيات الدراسة:**

– تتوفر البيئة الجزائرية على مستوى منخفض من متطلبات الامتثال لمعيار IFRS for

SMEs وفق عينة الدراسة؛

- هناك درجة منخفضة من الوعي بمزايا الامتثال لمعيار IFRS for SMEs من طرف المؤسسات على تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية وفق عينة الدراسة؛

- هناك مستوى عالي من المعوقات في البيئة الجزائرية التي تحول دون تطبيق معيار IFRS for SMEs وفق عينة الدراسة؛

✓ **أهداف الدراسة:** هدفت الدراسة إلى:

- تسليط الضوء على الإطار المفاهيمي لمعيار IFRS for SMEs؛

- تقييم البيئة الجزائرية على مستوى الاطار البشري والقانوني في سبيل التوجه نحو معيار IFRS for SMEs؛

- إبراز العوائق التي تحول دون كون الممارسات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعيدة عن الممارسات الدولية.

✓ **الدراسات السابقة :**

- **دراسة (Këri & Albana, 2018):** تقدم الدراسة التحدي المتمثل في تنفيذ IFRS for SMEs وإظهار كيف يمكن أن يؤثر على متطلبات إعداد التقارير في ألبانيا؟ باستخدام معلومات مالية لشركة واحدة سنة 2018. وتوصلت الدراسة إلى أن تنفيذ المعايير الجديدة سوف يرتبط بنهج معالجة مختلف على المعلومات المالية للمؤسسات.

- **دراسة (Tripathi, 2018):** حاولت الدراسة الإجابة على التساؤل التالي: ما هي ميزات اعتماد IFRS for SMEs وتحديات ذلك في الهند؟. تمت الدراسة في 2018 وتم استخدام المقارنة بين إطار مبادئ المحاسبة الهندية مع IFRS for SMEs من خلال مسح الأدبيات الأكاديمية، وكنتيجة لا تزال الشركات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار IFRS for SMEs في الهند غير جاهزة للتنفيذ حيث أن هناك المتطلبات عالية للتدريب وتأهيل المحاسبين.

- **دراسة (Inua, 2018):** تنطلق الدراسة من إشكالية البحث في الدوافع المحددة للامتثال للمعيار الدولي IFRS for SMEs في نيجيريا. تم توزيع استبيان على 400 محاسب ومالك لمؤسسة صغيرة ومتوسطة في جنوب نيجيريا سنة 2018. أظهرت النتائج أن حجم وأداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا هما المحركان لاعتماد IFRS for SMEs.

- **دراسة (ميشيل و قاقيش، 2018):** انطلقت الدراسة من إشكالية ما مدى ملاءمة IFRS

for SMEs للتطبيق في الأردن من وجهة نظر مدققي الحسابات؟. تم استخدام استبيان موجه للمدققين في الأردن سنة 2018، ووصلت الدراسة إلى أن IFRS for SMEs تساهم في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية لهذه المنشآت في الأردن.

– **دراسة (مهاوة، 2010):** تمثلت إشكالية هذه الدراسة في البحث في إمكانية لتحيين النظام المحاسبي المالي وفقا لما جاء به IFRS for SMEs. تم الاعتماد على استبيان موجه للفاعلين في الجزائر سنة 2010. وكنتيجة تعتبر تكاليف تبني تطبيق IFRS for SMEs في الجزائر أقل تكاليف من تطبيق المعايير الدولية بشكلها الكامل

– **الفجوة البحثية:** تختلف هاته الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث البيئة حيث أن الدراسات السابقة اعتمت بمجال تطبيق وتبني لمعيار IFRS for SMEs في بيئة منفتحة في ظل دور فعال ومرن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما الدراسة الحالية فتنطلق من الجزائر في ظل ضعف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتماثلها للمعايير المحاسبية الدولية، وعدم وجود سوق مالية ديناميكية، أما العينة اهتمت الدراسات السابقة المراجعين أو المقارنة مع مؤسسات أخرى في حين توجهت دراستنا للممارسن في المجال المحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل صدور القانون التوجيهي المنظم لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

2. الإطار النظري لكل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعيار IFRS for SMEs:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محركا فاعلا في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على السواء، الأمر الذي أدى بالتفكير في تطوير الممارسات المحاسبية فيها.

1.2. الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لا يوجد تعريف موحد وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن يتم عادة الأخذ بمعايير عدة وهاته المعايير تختلف من دولة لأخرى والتي من بينها: الحجم، عدد العمال، حجم المبيعات، رأس المال، وقد تبنت (OCDE) معيار عدد العمال كمعيار أساسي لتصنيف المؤسسات حسب حجمها: (ميشيل و قاقيش، 2018، صفحة 241)

– المنشآت المتناهية الصغر (Micro enterprises) وهي التي توّظف ما يصل إلى 4 عمال؛

- المنشآت الصغيرة (Small enterprises) وهي التي توظف ما يصل إلى 99عاملا؛
- المنشآت المتوسطة (Medium- Size enterprises) وهي التي توّظف ما يصل إلى 111 عاملا؛
- المنشآت الكبيرة (Large enterprises) وهي التي تضم أكثر من 111 عاملا.

➢ **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري:** تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2017) بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات: – تشغل من واحد (1) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا؛ – لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري؛ – تستوفي معيار الاستقلالية. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2017، الصفحات المواد 6–10)

2.2. الإطار النظري لمعيار IFRS for SMEs:

قام مجلس IASB بإعداد المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs في شكله النهائي في جويلية 2009، وهو عبارة عن معيار تم إعداده بغرض مواجهة الاحتياجات المتعددة لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى المتناهية الصغر (Micros Entities) التي تمثل وفق تصريح منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD أكثر من 95% من مجموع المؤسسات في العالم (IASB, 2009, p. 01). يمثل هذا المعيار أساسا ومرجعا يحتوي على مختلف القواعد التي يلتزم بها هذا النوع من القطاع لتحسين نوعية تقاريره المالية خاصة في اقتصاديات الدول النامية وبالتحديد لما ينطبق في أسواقها. يمكن هذا المعيار بمعالجة الأحداث الاقتصادية وفقا لخصوصية هذا الجزء من القطاعات، مما يسمح له بتقليل حجم متطلبات المحاسبة بأكثر من 90%، مقارنة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الكاملة، لاسيما في ما يتعلق بالإفصاح. (عزاوي و مهاوة، 2012، صفحة 02)

تم إصدار هذا المعيار مرفقا بملخص عمل للتسهيل الواضح لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ميشيل و قاقيش، 2018، صفحة 243)، ودليل الاستعمال (Implementation guide) الذي يبين كيفية عرض القوائم المالية يعتبر هذا المعيار قائما

بذاته إلا أنه يعتمد على نفس الإطار المفاهيمي (IASB, 2009, p. 01) لـ IFRS تم إعداد هذا المعيار بشكل مستقل بدلا من جعله مضافا للمعايير الأخرى لسببين أساسيين هما: (IASB, 2009, p. 15)

- سهولة استعماله من طرف الجهات الراغبة في معالجته للأحداث الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حين احتوت معايير IFRS بشكلها الكامل على معالجات لا تتوافق مع ذلك النوع من المؤسسات.
- إصدار هذا المعيار بلغة بسيطة دون أي تفاصيل كما هو الشأن بالنسبة لمعايير IFRS.

يوضح الجدول التالي أوجه المقارنة المبسطة بين IFRS for SMEs و IFRS بشكلها الكامل:

الجدول 1: *نظرة مقارنة بين IFRS for SMEs و IFRS*

	IFRS for SMEs	***IFRS بشكلها الكامل***
النطاق	(القسم 1) قابل للتطبيق فقط للمؤسسات التي ليست موجهة للمسائلة العامة ، ونشر القوائم المالية	قابل للتطبيق من قبل جميع المؤسسات.
بيان الأوضاع المالية	(القسم 3) بيان الدخل والأرباح المحتجزة وبيان التغييرات .	(معيار المحاسبة الدولي 1) مجموعة كاملة تعرض قوائم الدخل، الميزانية العمومية ، البيان من التغييرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية.
الأدوات المالية	(القسم 11 ، 12) اثنان أساسيان وجزء خاص بالأدوات المالية المركبة	(معيار المحاسبة الدولي 39) أربعة فئات للقياس كونها مالية.
معالجة مصاريف البحث والتطوير	(القسم 18) كل مصاريف البحوث التطوير يجب شطبها في الفترة التي كانوا فيها متعهد بها	(معيار المحاسبة الدولي 38) كل التكاليف بعد المشروع يمكن رسملتها بشروط.

المصدر: *بالاعتماد على Tripathi, R. (2018). Adoption and implemention of IFRS: an limperative need for SMEs in india, Financial Reporting for SMEs, pp 50-51.*

يتكون IFRS for SMEs من 232 صفحة ويحتوي على تمهيد و35 جزء بالإضافة إلى قائمة المصطلحات .تنقسم هذه الأجزاء كما يلي (Robert, 2007, p. 21) :

- الجزء الأول: نطاق التطبيق؛
- الجزء الثاني: المفاهيم والمبادئ؛
- الجزء الثالث: تقدم القوائم المالية؛
- من الجزء الرابع إلى الثامن: مكونات (عناصر) القوائم المالية؛
- الجزء التاسع: القوائم المالية الموحدة؛

– الجزء العاشر: السياسات المحاسبية، التقييم والأخطاء؛

– من الجزء الحادي عشر إلى الجزء الثامن والعشرين: طرق التقييم؛

– من الجزء التاسع والعشرين إلى الجزء الخامس والثلاثين: الأحداث الاقتصادية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (خاصة تحويل أسعار صرف العملات الأجنبية، الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، تبني المعيار الدولي للتقرير المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمرة الأولى).

3.2. دوافع الامتثال لمعيار IFRS for SMEs من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (من منظور الأدبيات التجريبية المختلفة):

يمكن ان نلخص لدوافع الامتثال في العناصر التالية:

- ✓ **عمر الشركة ومستوى الامتثال IFRS of SMEs:** في 2017 أجرى Osman بحثًا حول محددات الامتثال IFRS of SMEs من قبل الشركة المدرجة في بورصة نيروبي باستخدام استبيان واكتشف أن عمر الشركة ومؤشر الإفصاح عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مرتبطان بشكل إيجابي. (Inua, 2018, p. 26)
- ✓ **حجم الشركة ومستوى الامتثال IFRS of SMEs:** في 2011 تم التوصل إلى أن هناك تأثيرًا إيجابيًا وهامًا بين حجم الشركة ومستوى الامتثال لـ IFRS of SMEs ، تسلط نظرية الوكالة الضوء على حقيقة أنه كلما كانت الشركة أكبر كلما زادت تكاليف المراقبة والوكالة بسبب المعلومات غير المتكافئة. ووفقًا لذلك فان الشركات الكبرى لديها دوافع أقوى للكشف عن المزيد من المعلومات. (Inua, 2018, p. 27)
- ✓ **نوع الصناعة ومستوى الامتثال IFRS of SMEs:** أشارت دراسة (Tripathi, 2018, p. 49) إلى أن نوع الصناعة يؤثر على مستوى الإفصاح نظرًا لأن توقعات أصحاب المصلحة وكذلك التدقيق من قبل الجمهور ومجموعات المصالح الخاصة. وحسب تلك الدراسة فقد تم استخدام طرق مختلفة في البحث السابق لالتقاط تأثيرات الصناعة على الإفصاح والامتثال.
- ✓ **الأداء المالي الثابت ومستوى الامتثال IFRS of SMEs:** حسب (Këri & Albana, 2018, p. 204) فقد أفاد Uyar, Kilic and Gokcen أن الشركات ذات

معدل دوران مرتفع تواجه تحديات التدقيق العام من قبل أصحاب المصلحة وبالتالي الحاجة إلى ضمان الامتثال IFRS of SMEs أما الشركات ذات معدل دوران أقل تمتثل للمعايير من أجل شرح سبب ضعف الأداء.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الدول الراغبة في تبني IFRS for SMEs القيام بتحديد واضح للمؤسسات التي تدخل في نطاق تطبيق هذا المعيار اعتمادا على معيار التصنيف المذكور من طرف المجلس (مسؤولية المحاسبة اتجاه الجمهور)، وكذا كل من المعايير الكمية التي تعتمدها الدولة في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك التشريعات المحلية.

3. الطريقة والأدوات:

1.3. أداة جمع البيانات:

لقد تم الاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات الذي اشتمل على ثلاث محاور من خلال مجموعة من العبارات بلغ عددها 25 توزعت كالتالي:

- الخصائص الشخصية والوظيفية: شملت المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، وقد جاءت في 03 عبارات؛
- المحور الأول: تمحور حول مدى توفر البيئة الجزائرية على متطلبات الامتثال لمعيار IFRS for SMEs، وقد جاء في 07 عبارات؛
- المحور الثاني: تلخص هذا الجزء في 09 عبارات وتمحور حول مدى الوعي بمزايا الامتثال لمعيار IFRS for SMEs على تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية؛
- المحور الثالث: تلخص هذا الجزء في 06 عبارات وتمحور حول المعوقات التي تحول دون تطبيق معيار IFRS for SMEs في البيئة الجزائرية؛

2.3. مجتمع وعينة الدراسة:

لقد شملت الدراسة فئة ممارسي المحاسبة الذين لديهم الخبرة العلمية والعملية للوقوف على تحديات تطبيق معيار IFRS for SMEs في البيئة الجزائرية، وقد تم توزيع الاستبيان على عينة من الفئات المذكورة سابقا في كل من ولاية الوادي، ورقلة وبسكرة، وقد تم توزيعه الكترونيا عبر وسائط مختلفة، حيث تم التواصل مع 89 فرد.

3.3. صدق وثبات أداة الدراسة:

من أجل تقييم ثبات أداة القياس المستخدمة في هذه الدراسة والمتمثلة في الاستبيان، فإنه تم حساب معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) والذي تم عرض نتائجه في جدول يوضح ذلك (أنظر الجدول رقم 02).

الجدول 2: نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة.

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات (ألفا كرومباخ)	معامل الصدق
المحور الأول	07	0.921	0.959
المحور الثاني	09	0.947	0.973
المحور الثالث	06	0.895	0.946

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS 22.

من خلال الجدول أعلاه والذي تم فيه حساب معامل الثبات ثم الجذر التربيعي له والذي يمثل معامل الصدق وهذا لمختلف المجموعات المكونة للاستبيان، والملاحظ أن قيمة معاملات الثبات تراوحت بين 0.895 كحد أدنى و 0.947 والتي تعتبر جيدة ومقبولة جدا كونها تفوق 0.7، ونفس الشيء لمعامل الصدق الذي فاق 0.90 وهذا ما يعبر على صدق إجابات المبحوثين. وبالتالي فإن إجابات المبحوثين تعتبر صالحة للدراسة ويمكن الاعتماد عليها.

4.3. اختبار التوزيع الطبيعي:

من أجل تحديد نوع التحليل الإحصائي الممكن استخدامه في هذه الدراسة تم القيام باختبار التوزيع الطبيعي من خلال اختبار Kolmogorov Smirnov أنظر (الجدول 03).

الجدول 3: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي.

المحاور	عدد العبارات	اختبار K.S	المعنوية	القرار الاحصائي
المحور الأول	07	0.174	0.000	توزيع غير الطبيعي
المحور الثاني	09	0.232	0.000	توزيع غير الطبيعي
المحور الثالث	06	0.156	0.000	توزيع غير الطبيعي

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS 22.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيم الاحتمالية للاختبار للمحاور الثلاثة كانت أقل من 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تقول بأن محاور الاستبيان لا تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي سنتبع أسلوب الاختبارات اللامعلمية في التحليل.

5.3. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

يعتبر هذا الجزء مهم جدا في تحديد نوع التحليل المعتمد في باقي الدراسة والتحليل الإحصائي، وهنا سوف يتم استعمال الطرق اللامعلمية، وفيما يلي عرض لتلك الإحصائيات:

- تم استخدام مقياس (likert) ليكرت الخماسي المكون من خمس درجات لتحديد أهمية كل فقرة من فقرات الاستبيان تراوحت بين موافق بشدة إلى غير موافق بشدة، والتي تم إعطاؤها أوزان نسبية تراوحت بين 5 و 1؛
- تم حساب تكرارات الإجابات المختلفة وما تعلق بها من نسب مئوية ومتوسطات حسابية مرجحة وإانحرافات معيارية، ومن ثم استنتاج اتجاه استجابات أفراد العينة؛
- تم الاعتماد على إحصائية Wilcoxon من أجل تقييم معنوية المتوسطات المرجحة، وهذا كالتالي:
  - بخصوص المحورين الأول والثاني: تم إعطاء الفرضية الصفرية (القيمة الوسيطية ≤ 03) في مقابل الفرضية البديلة (القيمة الوسيطية > 03) وهذا لكون اتجاه استجابات أراد العينة كانت نحو عدم الموافقة؛

بخصوص المحور الثالث: تم إعطاء الفرضية الصفرية (القيمة الوسيطية ≥ 03) في مقابل الفرضية البديلة (القيمة الوسيطية > 03) وهذا لكون اتجاه استجابات أراد العينة كانت نحو الموافقة.

4. عرض النتائج ومناقشتها:

1.4. عرض الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة:

تم عرض الخصائص من خلال ما جاء في استمارة الاستبيان (أنظر الجدول 04).

الجدول 4: *توزيع عينة الدراسة حسب مختلف المتغيرات الشخصية والوظيفية.*

المؤهل الوظيفي	*محاسب معتمد*	*محافظ حسابات*	*خبير محاسبي*	/	*المجموع*
التكرار	09	78	02	/	89
النسبة	%10.11	%87.64	%02.25	/	%100
الخبرة (سنوات)	*05 فأقل*	*06 - 10*	*11 -15*	*تفوق 15*	*المجموع*
التكرار	21	36	19	13	89
النسبة	%23.55	%40.49	%21.36	%14.60	%100
المستوى التعليمي	*دكتوراه*	*ماجستير*	*ماستر*	*ليسانس*	*المجموع*
التكرار	12	03	52	22	89
النسبة	%13.48	%03.37	%58.43	%24.72	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS 22.

من خلال الجدول أعلاه يتبين الآتي:

- جاءت وظائف عينة الدراسة متنوعة وبإمكان أفرادها الإجابة على أسئلة الاستبيان كونها تعالج موضوع يقع ضمن اختصاص عمل أفراد العينة؛
- وفق متغير الخبرة نلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة في مجال عملهم تمكنهم من التعامل الجيد مع أسئلة الاستبيان؛
- وحسب متغير المستوى التعليمي نلاحظ أن أفراد العينة لهم التأهيل العلمي الكافي للإجابة على مختلف فقرات الاستبيان.

1.4. عرض نتائج آراء أفراد العينة حول مدى توفر البيئة الجزائرية على متطلبات الامتثال لمعيار IFRS for SMEs:

من أجل الإجابة على الفرضية المتعلقة بمدى ملاءمة البيئة الجزائرية على متطلبات الامتثال لمعيار IFRS for SMEs وفق عينة الدراسة, فقد تم إعداد جدول يوضح ذلك (أنظر الجدول رقم 05).

الجدول 5: نتائج آراء أفراد العينة لمختلف عبارات المحور الأول.

العبارات	المؤشرات الإحصائية		الترتيب	Sig W	الأهمية النسبية
	M	SD			
01	2.36	1.05	4	0.000	منخفضة
02	2.46	0.89	2	0.000	منخفضة
03	2.47	1.03	1	0.000	منخفضة
04	2.01	1.08	7	0.000	منخفضة
05	2.24	1.00	5	0.000	منخفضة
06	2.02	1.02	6	0.000	منخفضة
07	2.46	1.09	3	0.000	منخفضة
الإجمالي	2.29	0.84	/	0.000	منخفضة

المصدر: الباحثين مخرجات SPSS من إعداد بناء على برنامج 22 و MiniTab 16.

- من خلال أعلاه وبالاعتماد على مختلف فقراته التي كان عددها 07 فقد تراوحت المتوسطات

الحسابية لها بين 2.01 و 2.47 والتي كانت كلها في اتجاه عدم الموافقة التي قابلت الأهمية النسبية المنخفضة, إلى جانب ذلك فإن الانحرافات المعيارية لها تراوحت بين 0.89 و 1.09 الأمر الذي يعبر على التشتت غير الكبير (إجماع) لاستجابات أفراد العينة.

– من خلال المتوسط الحسابي لإجمالي هذا المحور 2.29 والذي يعبر على اتجاه الاستجابات نحو عدم الموافقة، كما كان الانحراف المعياري بقيمة 0.84 والذي يعبر على الاتساق والإجماع في استجابات أفراد العينة، إلى جانب ذلك كانت القيم الاحتمالية لإحصائية Wilcoxon لإجمالي هذا المحور أقل من 0.05، وبالتالي فهناك معنوية إحصائية لتلك الدرجة الكبيرة المعبر عنها وبالتالي يمكن تعميم النتائج على مجتمع الدراسة.

1.4. عرض نتائج آراء أفراد العينة حول مدى الوعي بمزايا الامتثال لمعيار IFRS for SMEs على تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية:

من أجل الإجابة على الفرضية المتعلقة بدرجة الوعي بمزايا الامتثال لمعيار IFRS for SMEs على تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية وفق عينة الدراسة, فقد تم إعداد جدول يوضحن ذلك (أنظر الجدول رقم 06).

الجدول 06: *نتائج آراء أفراد العينة لمختلف عبارات المحور الثاني.*

العبارات	المؤشرات الإحصائية		الترتيب	Sig W	الأهمية النسبية
	M	SD			
01	2.46	0.69	4	0.000	منخفضة
02	2.46	0.75	3	0.000	منخفضة
03	2.51	0.91	2	0.000	منخفضة
04	2.31	0.75	7	0.000	منخفضة
05	2.45	0.98	5	0.000	منخفضة
06	2.40	0.76	6	0.000	منخفضة
07	2.67	1.00	1	0.000	متوسطة
08	1.96	0.74	9	0.000	منخفضة
09	2.18	0.91	8	0.000	منخفضة
الإجمالي	2.38	0.70	/	0.000	منخفضة

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS 22 و MiniTab 16.

- من خلال أعلاه والذي يشمل تقييم نتائج أراء العينة حول المحور الثاني وبالاعتماد على مختلف الفقرات التي كان عددها 09 فقد كانت المتوسطات الحسابية لها محصورة بين 1.96 و 2.67 والتي كانت كلها ذات الأهمية النسبية المنخفضة، أي أنها في اتجاه عدم الموافقة, مع الإشارة إلى أن الانحرافات المعيارية لها كانت بين 0.69 و 1.00 الأمر الذي يدل على التقارب أو الإجماع لاستجابات أفراد العينة.

- من خلال قيمة المتوسط الحسابي لإجمالي المحور الثاني 2.38 والتي تعبر على الاتجاه نحو عدم الموافقة المقابل للأهمية النسبية المنخفضة، كما جاء الانحراف المعياري بقيمة 0.70 الذي يعبر على التشتت المقبول لإجمالي استجابات أفراد العينة، كما كانت القيم الاحتمالية لإحصائية Wilcoxon لإجمالي هذا المحور أقل من 0.05 أي أن هناك معنوية إحصائية لتلك الدرجة وبالتالي يمكن تعميم النتائج على مجتمع الدراسة.

1.4. عرض نتائج آراء أفراد العينة حول المعوقات التي تحول دون تطبيق معيار IFRS for SMEs في البيئة الجزائرية:

من أجل الإجابة على الفرضية المتعلقة بالمعوقات التي تحول دون تطبيق معيار IFRS for SMEs في البيئة الجزائرية وفق عينة الدراسة, فقد تم إعداد جدول يوضح ذلك (أنظر الجدول رقم 07).

الجدول رقم 7: نتائج آراء أفراد العينة لمختلف عبارات المحور الثالث.

العبارات	المؤشرات الإحصائية		الترتيب	Sig W	الأهمية النسبية
	M	SD			
01	4.13	0.88	4	0.000	مرتفعة
02	4.20	0.87	1	0.000	مرتفعة
03	4.13	0.76	5	0.000	مرتفعة جدا
04	4.17	0.74	3	0.000	مرتفعة
05	4.20	0.88	2	0.000	مرتفعة جدا
06	3.63	1.04	6	0.000	مرتفعة

الإجمالي	4.08	0.70	/	0.000	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS 22 و MiniTab 16.

– من خلال أعلاه والذي يشمل تقييم نتائج أراء العينة حول المحور الثالث وبالاعتماد على مختلف الفقرات التي كان عددها 06 فقد كانت المتوسطات الحسابية لها محصورة بين 3.63 و 4.20 والتي كانت كلها في اتجاه الموافقة, مع الإشارة إلى أن الانحرافات المعيارية لها كانت بين 0.74 و 1.04 والذي يدل على التقارب أو الإجماع لاستجابات أفراد العينة.

– من خلال إجمالي قيمة المتوسط الحسابي لإجمالي هذا المحور الثاني 4.08 والتي تعبر على الاتجاه نحو الموافقة المقابل للأهمية النسبية المرتفعة، كما جاء الانحراف المعياري بقيمة 0.70 والذي يعبر على التشتت المقبول لإجمالي استجابات أفراد العينة، كما كانت القيم الاحتمالية لإحصائية Wilcoxon لإجمالي هذا المحور أقل من 0.05 أي أن هناك معنوية إحصائية لتلك الدرجة وبالتالي يمكن تعميم النتائج على مجتمع الدراسة.

5. تحليل النتائج:

➢ في إطار اختبار الفرضية الأولى ومن خلال (الجدول رقم 05) وتم الوقوف على ما يلي:

– ضعف الحركية والحوار المستمر الذي يصب في إعداد تطوير الممارسات المحاسبية من خلال عدد من ورش العمل والندوات التدريبية التي المنظمة للممارسين ولإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كذلك فتح الحوار المستمر مع الهياكل الحكومية من أجل اعتماد معيار IFRS for SMEs هذا ما تم الإشارة إليه في العبارتين 02 و 04 التي جاءت بدرجة منخفضة؛

– تعتبر تكلفة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية كبيرة جدا مقارنة بتطبيق IFRS for SMEs من وجهة نظر عينة الدراسة، وهذا ما تم الإشارة إليه من خلال العبارة رقم 06، وهذا ما يدل على الوعي المنخفض بأهمية IFRS for SMEs والتأكيد على عدم الحاجة إليه، الأمر الذي يتطلب زيادة الوعي لدى الممارسين والمسيرين، حيث تشير العبارة رقم 05 إلى هذا الأمر من كون الطاقم الإداري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على درجة منخفضة من التأهيل المحاسبي والمعرفة الكافية بالأعمال التجارية بما يسمح بتطوير الممارسات المحاسبية لهم،

كذلك ضعف الوعي بأهمية تبني معيار IFRS for SMEs في المؤسسات الاقتصادية وهذا ما تم الإشارة إليه من خلال العبارة رقم 01.

- كذلك لم يحدد المشرع المحاسبي الجزائري إطارا محاسبيا خاصا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتطبيقه، الأمر الذي يعتبر كمتطلب وقاعدة للعمل على تطوير الممارسات المحاسبية بها بهدف التقارب مع الممارسات الدولية وهذا ما تمت الإشارة إليه في العبارة رقم 07.
- تجدر الإشارة كذلك إلى وجود نوع من مقاومة التغيير لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال عدم تقبل تلك المؤسسات لمعيار IFRS for SMEs في حال فرضه اختياريا كونهم يرون بعدم جدواه الاقتصاديًة، وذلك نظرا لمتطلبات إعادة تكييف الأنظمة والبرمجيات المحاسبية، وللمتطلبات المعرفية المتعلقة بالأمر وهذا ما تم لمسه من خلال العبارة رقم 03.
- من خلال إجمالي عبارات المحور الأول يمكن إثبات الفرضية الأولى وبالتالي يمكن القول أن البيئة الجزائرية تتوفر على مستوى منخفض من متطلبات الامتثال لمعيار IFRS for SMEs وفق عينة الدراسة عند مستوى معنوية 5%.

➢ من أجل اختبار الفرضية الثانية وبالاعتماد على (الجدول 06) تم الوقوف على ما يلي:

- ضعف الاعتقاد بأن معيار IFRS for SMEs ستعمل على تعزيز إمكانات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، كما أن اعتماد تلك المعايير لن يساهم بشكل جوهري في تحسين الميزة التنافسية وبالتالي فإن مساهمته في استدامتها لن يكون بشكل كبير، وهذا كله من وجهة نظر عينة الدراسة من خلال العبارتين 08 و 09، ويدل على ضعف الوعي بمزايا الامتثال لذلك المعيار؛
- ضعف الاعتقاد بأن الامتثال لمعيار IFRS for SMEs سيحقق أكثر شفافية وجودة للتقارير المالية وقابلية أكبر للمقارنة وهذا من وجهة نظر عينة الدراسة، وهذا الأمر مخالف للإطار النظري والدوافع التطبيقية التي من أجلها تم استحداث ذلك المعيار، وبالتالي يمكن الوقوف على ضعف الوعي بأهمية ذلك المعيار، وهذا ما تم الوقوف عليه من خلال العبارة رقم 02 و 03 و 04؛
- كذلك تجدر الإشارة إلى ضعف الوعي بمقدرة معيار IFRS for SMEs على تعزيز الثقة

لدى المستثمرين في المؤسسات التي تعتمد ذلك المعيار، كما أنها غير قادرة على التأثير إيجابا على كفاءة السوق والتقليل من تكلفة رأس المال، وهذا الأمر يخالف الواقع الممارسات على الصعيد الدولي، وبالتالي هذا الأمر يصب في اتجاه ضعف الوعي بأهمية ذلك المعيار، وهذا ما تمت الإشارة إليه في العبارتين 06 و 07؛

- كذلك هناك حالة من عدم التأكد بقدرة الامتثال لمعيار IFRS for SMEs على التقليل من الأعباء وتحقيق مزايا تختلف جوهريا عن مزايا الأنظمة الحالية المطبقة وهذا من وجهة نظر عينة الدراسة، وهذا الأمر كذلك يصب في ضعف الوعي بما يمكن تحقيقه من وراء التحول نحو ذلك المعيار المشار إليها سابقا، وهذا تم استخلاصه من العبارتين 01 و 05.
- من خلال إجمالي عبارات المحور الثاني يمكن إثبات الفرضية الثانية وبالتالي يمكن القول أن هناك درجة منخفضة من الوعي بمزايا الامتثال لمعيار IFRS for SMEs من طرف المؤسسات على تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية وفق عينة الدراسة عند مستوى معنوية 5%.

➢ من أجل اختبار الفرضية الثالثة فقد تم إعداد (الجدول 07) وتم الوقوف على ما يلي:

- بشكل أساسي فقد أرجع المستجيبون أهم عقبة تحول دون اعتماد معيار IFRS for SMEs هو الاعتقاد بعدم جدواها في البلدان النامية مثل الجزائر ذلك أن احتياجات المستخدمين من المعلومات ستكون محدودة، وهذا ما تم الإشارة إليه في العبارة 02؛
- كذلك يعتبر المستوى التعليمي للمحاسبة والتدريب المطلوب لدى المسيرين والمحاسبين كانت دون المطلوب الأمر الذي يعد عقبة للتحول لاعتماد معيار IFRS for SMEs، وهذا من وجهة نظر عينة الدراسة من خلال العبارة رقم 05؛
- كما أن هناك اعتقاد بمحدودية الموارد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة، الأمر الذي يحد من جدوى اعتماد معيار IFRS for SMEs كون النشاط ذلك النوع من المؤسسات غير قابل للتوسع بالشكل يغري المستثمرين الباحثين أكثر على الشفافية والإفصاح العادل، الأمر الذي تمت الإشارة إليه من خلال استجابات أفراد العينة حول العبارة 04؛

- كذلك من بين عقبات تبني معيار IFRS for SMEs هو مقاومة التغيير في تلك المؤسسات كون التبني الطوعي لمعيار IFRS for SMEs سيجد نوعا من عدم التجاوب من طرف تلك المؤسسات، وهذا ما أشار إليه أفراد العينة من خلال العبارة الأولى؛
- كذلك أرجع المستجيبون عدم اعتماد وتنفيذ معيار IFRS for SMEs بكون التكاليف المرتبطة باعتمادها ستكون أعلى من المزايا المرجوة منها، وهذا ما تم الإشارة إليه في العبارة رقم 03؛
- كما يرى المستجيبون بكفاية نظام المحاسبة المبسطة في نظر المتعاملين كبديل لمعيار IFRS for SMEs في البيئة الجزائرية، وهذا الأمر يعد من بين العقبات التي تحول دون التفكير في التحول لتطبيق ذلك المعيار الأمر الذي تمت الإشارة إليه في العبارة رقم 06؛
- من خلال إجمالي عبارات المحور الثالث يمكن إثبات الفرضية الثالثة وبالتالي يمكن القول أن هناك مستوى مرتفع من المعوقات التي تحول دون تطبيق معيار IFRS for SMEs في البيئة الجزائرية وفق عينة الدراسة عند مستوى معنوية 5%.

6. الخاتمة

كانت هذا الدراسة كمحاولة لحصر التحديات التي تواجهها البيئة الجزائرية في تطبيق معيار الإبلاغ المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs ضمن البيئة الجزائرية، وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى تحديات تطبيق معيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs في البيئة الجزائرية؟. وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- بخصوص متطلبات الامتثال لمعيار IFRS for SMEs، فمن وجهة نظر عينة الدراسة فكان اتجاه أغلبية آراء عينة الدراسة على وجود مستوى متواضع من تلك المتطلبات في البيئة الجزائرية، من خلال ضعف الوعي بأهمية ذلك المعيار على إحداث فوارق جوهرية على مستوى الممارسات أو على مستوى تحسين جودة الإبلاغ المالي، إلى الأمر الذي انعكس سلبا على التنسيق المستمر بين الهياكل الحكومية والهيئات المشرفة على الممارسات المحاسبية وأرباب العمل بصفتهم المعنيين بشكل مباشر بذلك التحول؛
- بخصوص الوعي بمزايا الامتثال لمعيار IFRS for SMEs، فقد تم الوقوف على وجود مستوى متواضع من الوعي في البيئة الجزائرية بتلك المزايا، وذلك من خلال ضعف الاعتقاد

بأن التحول لتطبيق معيار IFRS for SMEs سيحقق مزايا تختلف جوهريا عن مزايا الأنظمة الحالية المطبقة، أو أنه سيحقق شفافية جودة أكبر في التقارير والبيانات المالية بما سيسمح قابلية أكبر لمقارنة البيانات المالية، كما أن هناك شك في قدرة ذلك المعيار على تقليل عبء تفسير مبادئ المحاسبة والامتثال للاختلافات في متطلبات إعداد التقارير.

ومن جهة أخرى فقد كان هناك حالة من عدم اليقين بأن تطبيق معيار IFRS for SMEs سيعطي ثقة أكبر للمستثمرين وسيعمل على تعزيز كفاءة السوق والتقليل من تكلفة زيادة رأس المال بما يسمح من تعزيز إمكانات نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ودعم الميزة التنافسية والاستدامة.

- فيما تعلق بالمعوقات في البيئة الجزائرية التي تحول دون تطبيق معيار IFRS for SMEs، فقد تم الوقوف على وجود مستوى عالي من تلك المعوقات في البيئة الجزائرية، وذلك من خلال الاعتقاد السائد بأن التبني الطوعي لمعايير IFRS for SMEs سيجد نوعا من عدم التجاوب من طرف المؤسسات وذلك من خلال النظر إلى عدم تناسبها مع الاحتياجات المحدودة لمستخدمين المعلومات المحاسبية للبلدان النامية مثل الجزائر، إلى جانب التصور بأن التكاليف المرتبطة باعتماد وتنفيذ ذلك المعيار ستكون أعلى من المزايا المرجوة منها في ظل محدودية الموارد في الكيانات الصغيرة والمتوسطة بالمقارنة مع الشركات الكبيرة الأمر الذي يعد من بين العوائق الرئيسية التي تحول دون تطبيق ذلك المعيار.

ومن جهة أخرى يرجع تأخر تبني ذلك المعيار إلى أن مستوى تعليم المحاسبة والتدريب المطلوب لدى المسيرين والمحاسبين يعد عقبة للتحول لاعتماد معيار IFRS for SMEs، الأمر الذي يؤدي إلى الاعتقاد بكفاية نظام المحاسبة المبسطة واعتباره كبديل ذلك المعيار.

- أما عن توصيات الدراسة فتجدر الإشارة إلى ضرورة بذل جهود أكبر في سبيل الإصلاح المحاسبي ليشمل الكيانات الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي يعتبر ضروري وله مزايا عدة سواء من جهة التحصيل الضريبي وتدعيم ميزانية الدولة، أو من جهة تحريك النشاط الاقتصادي القائم على الاهتمام بذلك النوع من الكيانات الذي يسمح بمرونة أكبر للاقتصاد ويساهم في تخفيض البطالة.

➢ وبخصوص آفاق الدراسة فالأمر مفتوح للباحثين للتوسع في الموضوع من خلال البحث في مقترحات لتطوير النظام المحاسبي المالي بما يتوافق مع المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل نسبة كبيرة من المؤسسات في البيئة الجزائرية، كما يمكن التطرق للموضوع من خلال دراسة حالة مؤسسة واحدة أو عدد محدود من المؤسسات وإجراء مقارنة بين قوائمها المالية قبل وبعد اعتماد ذلك المعيار وتقدير أثر دلك على مختلف المتعاملين ومستخدمي القوائم المالية.

7. قائمة المراجع:

1. . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2017). *القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*. الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 02، 12 ربيع الثاني عام 1438 هـ الموافق لـ 11 يناير سنة 2017.
2. امال مهاوة. (2010). *إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفق IFRS of SMEs دراسة ميدانية على المؤسسات الصغيرة المتوسطة الجزائرية (رسالة ماجستير)*. جامعة ورقلة، الجزائر.
3. سعيد سويدان ميشيل، و محمود حسن قاقيش. (2018). مدى ملاءمة معايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في الأردن: دارسة استكشافية من وجهة نظر مدققي الحسابات الأردنيين. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 41، العدد 81*.
4. عمر عزاوي، و أمال مهاوة. (2012). المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : فرصة وتحدي للدول النامية (مع الاشارة لتجربة الجزائر). *مجلة الباحث ، العدد 11*.

5. IASB. (2009). *basis for conclusions IFRS for SMES.* United Kingdom: International Accounting Standards Board, Press Release.
6. Inua, O. I. (2018). FIRM SPECIFIC DRIVERS OF IFRS COMPLIANCE AMONG SMEs IN NIGERIA. *Abstra International Journal of Economics and Finance , Vol 07, N 02*.
7. Këri, L., & Albana, J. (2018). Implementing IFRS for SME-a challenge for Albania. *Albanian Journal of Agricultural Sciences , Vol 17, N 04*.
8. Robert, O. (2007). *IFRS pour les petites et moyennes entités et Plan comptable général.* Paris: revue du financier.
9. Tripathi, R. (2018). ADOPTION AND IMPLEMENTATION OF IFRS: AN IMPERATIVE NEED FOR SMEs IN INDIA. *FINANCIAL REPORTING FOR SMEs , Vol 07, N 03*.